Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

الجيوسياسية المعاصرة والنظم الجمركية الدولية: من تسهيل التجارة إلى سلاح الردع

Contemporary Geopolitics and International Customs Systems: From Trade Facilitation to Geopolitical Deterrence Weapons

د . عزام عمرو

Dr. Azzam Amr

أستاذ مساعد- كلية العلوم الإدارية والمعلوماتية - قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية - جامعة الاستقلال

د. مصعب رشدي خليل

Dr. Musab Rushdi Khalil

أستاذ مساعد - الكلية المتوسطة للعلوم الامنية - قسم العلوم الادارية والمعلوماتية - جامعة الاستقلال

https://orcid.org/0000-0001-9782-9912

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61636

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:

الأهداف:هدفت الدراسة إلى تفكيك التحول التشريعي والحمائي للمنافذ الجمركية كأداة للسيادة القسرية، وتحليل استجابتها اللوجستية أثناء الأزمات الدولية الحادة، وتقييم أثر أمننة الممرات البحرية والنزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط على تأمين الحدود وحركة سلاسل الإمداد، قياس كفاءة الأطر الفنية الدولية أمام صعود كتل السيادة الخوارزمية.**المنهجية:**اعتمدت الدراسة على المقاربة النوعية البينية بدمج منهج الاقتصاد السياسي الدولي(IPE) ومنهج دراسة الحالة المقارن (الحالة الأمريكية، الأوروبية، وحالة الشرق الأوسط) ومنهج تحليل النظم والمنهج القانوني الوصفي لتفكيك شفرات المستندات والبيانات اللوجستية. **النتائج**: أثبتت النتائج تحول التدابير الجمركية من أداة حمائية كلاسيكية إلى سلاح سيادي أحادي لتعطيل قواعد منظمة التجارة العالمية.برهنت على تفعيل "سلاح الترابط" أوروبياً عبر قواعد فرضت فلسفة "التحوّط الجيوسياسي" بدلاً من الكفاءة. كما كشفت شرق أوسطياً عن انتقال الصراع للممرات المائية عبر "حرب جمركية صامتة" لفحص الامتثال، وعسكرة الحدود بواسطة "المنافذ الذكية". وكشفت عن عجز النظم التقليدية أمام أدوات الاختراق السيادي وقاعدة المنتج المباشر ولوائح لفرض احتواء تكنولوجي عابر للحدود.**الخلاصة:**خلصت الدراسة إلى أن المنظومات الجمركية أُمِّنَت بنيوياً، ولم تعد أدوات فنية محايدة، وأصبحت قنوات تنفيذية وخطوط دفاع سيبرانيةلترجمة القرارات الجيوسياسية العليا وصياغة السيادة الوطنية حتى عام 2026. مما يفرض بناء"حصانة جمركية سيادية" لحماية البيانات اللوجستية.

الكلمات المفتاحية: الأمننة؛ سلاح الترابط؛ السيادة الاقتصادية؛ المنافذ الجمركية؛ تحليل النظم.

Abstract:

Objectives: The study aimed to deconstruct the legislative and protectionist shift of customs ports as tools of coercive sovereignty, analyze their logistical responsiveness during acute international crises, and evaluate the impact of securitizing maritime corridors and regional conflicts in the Middle East on border security and supply chain flows, in addition to measuring the efficacy of international technical frameworks in the face of the rise of algorithmic sovereignty blocs.**Methodology:** The study adopted an interdisciplinary qualitative approach, integrating International Political Economy (IPE), the comparative case study method (the American, European, and Middle Eastern cases), as well as systems analysis and the descriptive legal approach to decode the intricacies of documents and logistical data.**Results:** The findings demonstrated the transformation of customs measures from classical protectionist tools into unilateral sovereign weapons aimed at disrupting World Trade Organization (WTO) rules. They proved that weaponized interdependence was operationally activated in Europe through regulations that enforced a philosophy of "geopolitical hedging" over efficiency. In the Middle East, the findings revealed the transition of conflict into waterways via a "silent customs war" for compliance checking, and the militarization of borders using "smart ports." Furthermore, they revealed the inadequacy of traditional systems against sovereign penetration tools, the Foreign Direct Product Rule (FDPR), and Export Control Laws (ECL) designed to impose cross-border technological containment.**Conclusions:** The study concluded that customs systems have been structurally securitized, ceasing to be neutral technical tools, and have instead become executive channels and cyber defense lines for translating high-level geopolitical decisions and shaping national sovereignty up to the year 2026. This dynamic necessitates the construction of a "sovereign customs immunity" to safeguard logistical data.

Keywords: Securitization; Weaponized Interdependence; Economic Sovereignty; Customs Ports; Systems Analysis.

المقدمة

تُشكّل السياسة الدولية والاقتصاد العالمي وجهين لعملة واحدة؛ حيث رصفت العلاقات بين الدول مساراتها عبر تنظيم حركة الثروات والبضائع عبر الحدود الدولية كركيزة أساسية للتفاعلات الدبلوماسية والتحالفات الدولية والعسكرية والاستراتيجية. وفي هذا السياق، يبرز النظام الجمركي الدولي كأداة جباية مالية إدارية تقليدية، وكأحد أهم الأدوات التنفيذية والسيادية التي تعكس طبيعة الموازين الجيوسياسية؛ فالتعريفات الجمركية،

والرقابة على المنافذ، وتدابير الحظر والتقييد، وتشريعات قواعد المنشأ، ما هي إلّا ترجمة عملية لطبيعة الصراع أو التعاون في المجتمع الدولي، ومؤشر حركي على تطور مفهوم "السيادة الوطنية" و "أمننة الحدود" في مواجهة التهديدات العابرة للقارات.

تاريخياً، ارتبط تطور النظم الجمركية ارتباطاً وثيقاً بتطور شكل الدولة والنظام الدولي. فمع معاهدة وستفاليا عام 1648 وبروز مفهوم الدولة القومية ذات السيادة المطلقة، أضحت الحدود الجغرافية خطوطاً بالغة الأهمية، وتحولت الجمارك إلى أداة أساسية لحماية الاقتصاد المحلي وبناء القوة المالية والعسكرية للدول(Gilpin, 2001, p.45). وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ساد الفكر الحمائي الذي رأى في القيود الجمركية سلاحاً لحماية الصناعات الناشئة لتعزيز النفوذ السياسي للدول الكبرى في مواجهة منافسيها.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد النظام الدولي تحولاً جذرياً نحو العمل المتعدد الأطراف بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها، حيث أُسست الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT عام 1947، والتي هدفت إلى خفض الحواجز الجمركية وتعزيز الاعتماد الاقتصادي المبتادل كضمانة للاستقرار السياسي العالمي(Ruggie, 1982, p. 385). وفي عام 1952، تأسس مجلس التعاون الجمركي (منظمة الجمارك العالمية WCO لاحقاً)، ليكون الذراع التقني الدولي التنسيقي الذي يضمن مواءمة الإجراءات الجمركية مع التوجهات السياسية والأمنية الجديدة (Weerth, 1982)، ومع صعود موجة العولمة تأسست منظمة التجارة الدولية العالمية WTO عام 1995، ليدخل النظام الجمركي مرحلة أصبحت فيها الحدود أكثر انفتاحاً وممرات لتسهيل التجارة وتدفق رأس المال.

بيد أن هذا الاستقرار المؤسسي والقانوني تعرض لهزات عنيفة مع صعود تيارات القومية الاقتصادية، وتحديداً مع تولي إدارة ترامب الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية، حيث استحدثت الإدارة نهجاً قائماً على الحمائية الجمركية أحادية الجانب، وتفعيل استثناءات الأمن القومي لتسييس التعرفة الجمركية واستخدامها كسلاح قسري مباشر لفرض إرادتها على الحلفاء والخصوم على حد سواء. وتعمقت هذه التحولات الجمركية والسياسية في خضم الحرب الروسية على أوكرانيا، وما رافقها من فرض الاتحاد الأوروبي والقوى الغربية لحزم عقوبات جمركية معقدة، وتدابير حظر الصادرات والواردات، وتشديد الرقابة على الشحنات لمنع "غسيل السلع والأموال"، مما أعاد رسم خريطة تدفق السلع وسلاسل التوريد عالمياً.

وتمددت هذه الديناميكيات نحو منطقة الشرق الأوسط في ظل التوترات المستمرة ومحور إيران، حيث تحولت المنافذ البحرية والمضائق الاستراتيجية كمضيق هرمز إلى نقاط خنق جمركي وأمني تهدد سلاسل التوريد العالمية، نتيجةً لسياسات الحظر والقيود المشددة المفروضة على الصادرات والواردات والشحن البحري، مما يثبت أن المنظومة الجمركية الدولية تحولت وظيفياً من التنظيم المالي التجاري إلى أداة تحكم جيوسياسي.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التراجع الواضح لمنظومة العمل الدولي متعدد الأطراف في الحوكمة الاقتصادية والمنظمات الدولية، وتحول النظام الجمركي العالمي من بنية قانونية وفنية تهدف إلى تسهيل التجارة وتحقيق الاستقرار، إلى أداة صراع جيوسياسي وسلاح ردع أمني أحادي الجانب. ويتجلى هذا التحول في ثلاثة مظاهر رئيسية؛

الأول: عسكرة التشريعات الجمركية عبر التوسع في استخدام "استثناءات الأمن القومي" لفرض تعرفة حمائية قسرية (الحالة الأمريكية).

الثاني: تحول الإجراءات التنفيذية للجمارك (مثل؛ الرقابة على المنشأ وتتبع الشحنات) إلى سلاح للمقاطعة والحصار الاقتصادي (مثل؛ الحالة الأوروبية ضد روسيا الاتحادية).

الثالث: تحول المنافذ الجمركية ونقاط الاختناق البحري إلى ساحات للمواجهة الأمنية المباشرة لكسر أو فرض الحظر الجمركي الدولي (حالة مضيق هرمز وإيران).

أسئلة الدراسة

إن هذا التداخل البيني يفرض معضلة علمية تتمثل في عجز المقاربات السياسية التقليدية عن فهم الآليات الفنية للجمرك، وعجز الأدبيات الجمركية الفنية عن استيعاب الأبعاد الجيوسياسية والأمنية التي تعيد صياغة تشريعاتها، مما يستوجب بناء دراسة بينية تدمج التخصصين لتفسير هذا التحول الوظيفي والهيكلي في النظام الجمركي الدولي حتى عام 2026. وهو ما يطرح سؤالاً رئيسياً حول: **كيف تؤثر تحولات القطبية الدولية والصراعات الجيوسياسية المعاصرة على البنية التشريعية والوظيفية الأمنية لنظام الجمارك الدولي؟** ويتفرع منه عدة تساؤلات على النحو التالي؛

1. ما أثر التوجهات الحمائية والإجراءات الأحادية لإدارة ترامب على البنية القانونية لاتفاقية جات (GATT) وآليات فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية (WTO)؟
2. كيف ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تحول آليات الرقابة الفنية الجمركية (أنظمة التتبع، التدقيق في بلد المنشأ، ومكافحة التهويد الجمركي) لإعادة تشكيل سلاسل التوريد داخل الاتحاد الأوروبي؟
3. ما طبيعة العلاقة بين تدابير الحظر الجمركي والقيود المفروضة دولياً على الصادرات والواردات الإيرانية، وبين تزايد التهديدات الأمنية والرقابة الجمركية العسكرية في مضيق هرمز؟
4. كيف أثّرت بيئة الصراع الجيوسياسي الراهنة 2026 على الموازنة الاستراتيجية بين وظيفتين أساسيتين لإدارات الجمارك؛ "تسهيل التجارة" و "الرقابة والأمن الحدودي"؟
5. كيف يمكن توظيف نظرية "الأمننة" في العلوم السياسية لتفسير التحول الوظيفي والهيكلي للمؤسسات والاتفاقيات الجمركية الدولية؟
6. ما مدى كفاءة الأطر القانونية والفنية الدولية (مثل نظام المنسق وقواعد المنشأ) في التكيُّف مع صعود كتل السيادة الخوارزمية والأمن التكنولوجي المعاصر؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة توجيهية بين تصاعد حدة النزاعات الجيوسياسية الدولية وتحولات القطبية، وبين إعادة هندسة البنية التشريعية والوظيفية التنفيذية للمنظومة الجمركية العالمية وتحويلها من أداة لتسهيل التجارة إلى سلاح ردع قسري وأمني أحادي الجانب، ومنصة لفرض السيادة الخوارزمية والتكنولوجية.

أهداف الدراسة

1. تحليل السياسات الحمائية المستحدثة في عهد إدارة ترامب وتأثيرها على القيمة القانونية للتعريفات الجمركية المرتبطة والقواعد المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية.
2. رصد التغييرات الفنية والهيكلية في القوانين الجمركية الأوروبية المقيدة للتجارة، وتتبع آليات إدارة المخاطر الجمركية في سلاسل التوريد المتأثرة بالحرب الروسية الأوكرانية.
3. تفسير الانعكاسات الجيوسياسية لقرارات الحظر الجمركي على السلوك الأمني والرقابي لمحور إيران في المضائق البحرية (مضيق هرمز).
4. استشراف مستقبل الحوكمة الجمركية الدولية ونمو التكتلات الجمركية المسيّسة، القائمة على التوافق السياسي بدلاً من الميزة التنافسية الاقتصادية حتى عام 2026.
5. تأصيل إطار نظري بيني يربط بين المفاهيم السيادية والأمنية في العلوم السياسية وبين الآليات الفنية والتشريعية لنظام الجمارك الدولي كأداة لإدارة النزاعات الدولية.
6. تفكيك البنية الفنية والتحويلية للمنظومة التنظيمية الحمركية (المستندات، الترميز، والبيانات اللوجستية الرقمية) للكشف عن آليات "سلاح الرتابط" الحرسية.

أهمية الدراسة

1) **الأهمية النظرية:** تقديم إطار تحليلي مبتكر يسد الفجوة في الأدبيات التي ناقشت هذه القضية؛ عبر دمج نظريات العلاقات الدولية (مثل: الواقعية السياسية ونظرية الأمننة) مع المفاهيم والاتفاقيات الفنية لقانون الجمارك الدولي (مثل: نظام المنسق، وقواعد المنشأ، ومعايير منظمة الجمارك العالمية SAFE)، لتفكيك العلاقة بين "القرار السياسي" والإجراء الجمركي".

2) **الأهمية التطبيقية:** رصد وتحليل التحولات الفورية والراهنة في النظام الدولي (سياسات ترامب، حرب أوكرانيا، أزمة مضيق هرمز) حتى عام 2026، وتقديم رؤية استشرافية ودليل تحليلي لصناع القرار (ساسة ومختصين بنظام الجمارك) حول مستقبل حوكمة الحدود وسلاسل التوريد، وآليات حماية السيادة الخوارزمية الرقمية.

مبررات الدراسة

1) العودة القوية وأحادية الجانب والحروب الجمركية من قِبل القوى الكبرى (الولايات المتحدة والصين).

2) التحول الجذري في أمن الحدود اللوجستية الأوروبية وحزم العقوبات غير المسبوقة المستمرة منذ عام 2022.

3) تزايد حساسية المضائق المائية بالشرق الأوسط (مضسق هرمز) أمام سلاح الحظر الجمركي والرقابة الأمنية المفروضة دولياً.

4) التدفق المتسارع للرقمنة وعسكرة البيانات السحابية التي فرضت على إدارات الجمارك ممارسة أدوار سيادية استخباراتية تتجاوز مفهوم المنافذ المادية التقليدية.

الدراسات السابقة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسات إلى محورين أساسيين؛

المحور الأول: الاقتصاد السياسي الدولي وعسكرة الترابط التجاري وسلاسل التوريد

ويضم هذه المحور الدراسات التي ركزت على تحولات النظام التجاري العالمي وسلاح العقوبات والترابط اللوجستي من منظور سياسي واقتصادي كلي:

1) **دراسة (Irwin, 2017) بعنوان: Clashing over commerce: A history of US trade policy** ، وركزت على التاريخ الطويل للسياسات التجارية الأمريكية، وحللت كيف تحولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وصولاً إلى إدارة ترامب، من التعددية الاقتصادية إلى الحمائية المشدّدة واستخدام التعرفة الجمركية كأداة لفرض النفوذ السياسي.

2) **دراسة (Tooze, 2021) بعنوان: Shutdown: How Covid shook the world's economy**،وناقشت هشاشة سلاسل التوريد العالمية أمام الأزمات السياسية والصحية، وناقشت كيف تداخلت الإجراءات السيادية للدول على الحدود مع أنظمة الجمارك الوطنية لإعادة صياغة تدفق البضائع الأساسية.

3) **دراسة (Leonard, 2021) بعنوان: The age of unpeace: How connectivity causes conflict**، وركزت على فكرة سلاح الترابط (Weaponized Interdependence)، وحللت كيف تحولت البنية التحتية للاقتصاد العالمي، بما فيها الأنظمة الجمركية والاتفاقيات التجارية، إلى أدوات صراع جيوسياسي بين القوى الكبرى عوضاً عن كونها قنوات سلام وتكامل اقتصادي.

4) **دراسة(Blanchard & Ripsman, 2013)بعنوان: Economic statecraft and foreign policy Sanctions, incentives, and target state calculations**، وركزت على تقييم فعالية العقوبات الاقتصادية الدولية وسياسات الحظر، لمعرفة متى تنجح هذه الأدوات سياسياً ودبلوماسياً في تغيير سلوط الدول المستهدفة ومتى تفشل.

المحور الثاني: الجيوسياسية الإقليمية وتحولات الحوكمة في بؤر النزاع الدولي

ويضم هذا المحور الدراسات التطبيقية الحركية التي عاينت تحولات القوانين والممرات المائية وبؤر الصراع جراء الحروب المعاصرة:

1) **دراسة كوردسمان و هوانغ(Cordesman & Hwang, 2020)بعنوان: Iran and the Changing Military Balance in the Gulf**، وركزت على رصد ميزان القوى العسكري والجيواقتصادي في الخليج العربي، وبحثت في كيفية تأثير القدرات الصاروخية والأزمات الاقتصادية (كصدمة أسعار النفط والعقوبات) على استدامة موازين الرعب وأدوات الردع بين إيران وجيرانها.

2) **دراسة بورتيلا (Portela, 2023) بعنوان: Sanctions and the Geopolitical Commission: The War over Ukraine and the Transformation of EU Governance**: وركزت على رصد تنامي دور المفوضية الأوروبية وصعود مركزيتها وهجوميتها في صياغة وتنفيذ وتمرير حزم العقوبات وتشريعات حظر التجارة جراء الحرب الروسية على أوكرانيا.

3) **دراسة (Baabood, 2024) بعنوان: The Geopolitics of Economic Development in the Middle East**، وركزت على رصد المآلات الجيوسياسية والتنافس الدولي بين المشاريع العابرة للحدود (مثل: الحزام والطريق، وممر IMES) وأثر النزاعات الحدودية الإقليمية، وحرب غزة وتداعياتها الأمنية في البحر الأحمر ومضيق هرمز على إعاقة هذه الممرات.

التعقيب على الدراسات السابقة

التعقيب على المحور الأول:قدمت دراسات هذا المحور (Irwin, 2017; Tooze, 2021; Leonard, 2021; Blanchard & Ripsman, 2013) تأصيلاً نظرياً وتاريخياً حول كيفية عسكرة الاقتصاد الدولي وتحول "الترابط الاقتصادي" إلى سلاح، بيد أن الموقف العلمي للدراسة الحالية يرى أن هذه الأدبيات ركزت على المؤشرات السياسية الكلية والمؤشرات الاقتصادية العامة (محجم التبادل وعجز الموازنات)، وأغفلت الكامل تتبع الآليات الفنية الدقيقة لتشريعات الجمارك (مثل تفعيل البنود التعريفية، هندسة الرقابة والتدقيق الحدودي، وأنظمة منظمة الجمارك العالمية WCO)؛ فالإجراء الجمركي هو القناة التنفيذية الفنية التي يُترجم من خلالها "سلاح الترابط".

التعقيب على المحور الثاني: وفرت دراسات هذا المحور (Cordesman & Hwang, 2020; Portela, 2023; Baabood, 2024) مادةً تطبيقية غنية لرصد العقوبات الأوروبية وصراعات الممرات المائية في الخليج والشرق الأوسط كأدوات لتنفيذ القرار السياسي؛ غير أن الموقف العلمي لدراستنا الحالية يرى بأنها ظلت محصورة في البعد الأمني، العسكري، أو المؤسسي العام، وتجنبت الخوض في الثغرات القانونية والتنفيذية للتشريعات الجمركية التي تستغلها الدول الخاضعة للعقوبات (كإيران وروسيا) لكسر الحصار عبر آليات جمركية معقدة (مثل: غسيل السلع جمركياً وتزوير بلد المنشأ، والتهريب عبر النظم الجمركية الخاصة). علاوة على ذلك، وتعاملت مع التحولات كإجراءات استثنائية مؤقتة، في حين تؤصل الدراسة لها كملامح ثابتة لفلسفة جمركية جديدة.

الفجوة المعرفية

تتأسس الفجوة المعرفية لهذه الدراسة بناءً على تصنيفات المحورين السابقين؛ حيث يظهر وجود انفصال معرفي واضح، وهو على النحو التالي:

1) **المحور الأول:** في الأدبيات السياسية والجيوسياسية؛ تُغفل الآليات الجمركية التشريعية والفنية، وتتعامل مع الحدود كأداة صامتة.

2) **المحور الثاني:** الأدبيات الإقليمية والتطبيقية؛ تدرس بيئة النزاع الأمني والمؤسسي، لكنها تعزل الإجراءات الجمركية واللوجستية الفنية عن فلسفتها السياسية والأمنية العميقة.

وهنا برزت الفجوة المعرفية في غياب مقاربة بينية تدمج ما بين المسارين (السياسي والجمركي)؛ وسعت الدراسة لملء هذه الفجوة عبر فحص "الديناميكيات الحركية المشتركة" التي تدرس كيف يُترجم القرار السياسي الأعلى إلى تشريعات جمركية فنية على المنافذ الحدودية، واختبار كفاءة الإدارات الجمركية في الموازنة بين "الأمن" و "تسهيل التجارة" في بيئة صراع ممتدة حتى عام 2026.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المقاربة النوعية البينية التي تدمج أدواتٍ سياسية بشؤونٍ جمركية وقانونية، وذلك عبر؛

1. منهج الاقتصاد السياسي الدولي(IPE): ويُستخدم كجسر نظري لربط القوة السياسية للدولة بالثروة وحركة البضائع، وتفسير كيف تُعاد صياغة التشريعات الجمركية كاستجابة لتغير توازنات القوى في النظام الدولي.
2. منهج دراسة الحالة المقارن (Comparative Case Study): من خلال إخضاع ثلاث حالات ذات أبعاد سياسية وجمركية مشتركة للبحث والتحليل المقارن:

أ. الحالة الأولى (تشريعية وحمائية): التدابير الجمركية الأحادية لإدارة ترامب وموقف منظمة التجارة العالمية (WTO).
ب. الحالة الثانية (تنفيذية ولوجستية): حزم العقوبات الجمركية والرقابة على سلاسل التوريد في الاتحاد الأوروبي جراء أزمة أوكرانيا.

ت. الحالة الثالثة(أمنية وميدانية): إجراءات التفتيش والحظر الجمركي والتوترات الأمنية في مضيق هرمز ضد إيران ومحورها.

3. منهج تحليل النظم، والمنهج القانوني الوصفي: لتفكيك المدخلات القانونية والفنية الدقيقة للعمل الجمركي (كإجراءات التتبع، والتحويلات الرمزية للمواد المشفرة، وقاعدة المنتج المباشر الأجنبي، وفحص كيفية تحول هذه النظم الإجرائية إلى مخرجات أمنية وسيادية تخدم الاستراتيجيات العليا للدول.

أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على أداة "تحليل المضمون القانوني والسياسي والفني" لنصوص الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، منظمة الجمارك العالمية، التشريعات الجمركية والقرارات السيادية الصادرة عن المفوضية الأوروبية والإدارة الأمريكية؛ مثل قرارات فرض التعرفات وحظر الاستيراد، وقاعدة المنتج المباشر الأجنبي واللوائح التنظيمية للمواد مزدوجة الاستخداموتقارير الأداء اللوجستي والبيانات الصادرة عن معاهد الدراسات الأمنية والجمركية الدولية، ومطابقتها مع واقع حركة الشحن عبر الحدود.

محددات الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث الأبعاد السياسية والجيوسياسية المؤثرة في نظام الجمارك الدولي (أمننة الجمرك وتسييسه)، ولا تتناول الإجراءات المحاسبية الجبائية، أو التقنيات الرقمية البحتة إلا بالقدر الذي يخدم القرار السياسي والأمني وتأثيره على الحدود.

الحدود المكانية: الاولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا وأكرانيا، منطقة الخليج العربي (مضيق هرمز وإيران).

الحدود الزمنية: تركز الدراسة على الحقبة الممتدة من عام 2017 وصولاً إلى التحولات الراهنة والمستمرة حتى عام 2026.

1. المقاربات النظرية والتحولات السياسية الحاكمة للاقتصاد الدولي

شهدت البيئة الدولية المعاصرة تحولاً عميقاً في طبيعة الصراعات، حيث تداخلت الأدوات الاقتصادية مع القوة العسكرية الخشنة لفرض السيادة وتحقيق المكاسب الجيوسياسية. ويُناقش هذا المبحث الأطر النظرية والمفاهيمية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية التي تفسر تحول أداوات التجارة والحدود إلى ساحات صراع استراتيجي، ويركز المبحث على تفكيك مفهوم "الأمننة" وكيفية تحويل الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى سلاح ردع بيد القوى الكبرى، مما أعاد صياغة السيادة الوطنية في ظل نظام دولي يتسم بالحمائية والتنافسية العالية، متدرجاً من التنظير العام وصولاً إلى فهم الدور الوظيفي للمنافذ والحدود عبر تفكيك أبعاد السياسة الحمائية.

2.1. نظرية الأمننة والتحول الوظيفي للمنافذ الحدودية

تُعد نظرية "الأمننة" –Securitization؛ والتي طوّرتها مدرسة كوبنهاغن في العلاقات الدولية، إطاراً تفسيرياً أساسياً لفهم كيفية تحول المفات الاقتصادية والإدارية الجافة إلى قضايا أمن قومي عليا. تفترض هذه النظرية أن القضية تكتسب طابع التهديد للأمن عبر "فعل خطابي" – Speech Act؛ تصدره النخبة السياسية الحاكمة، مما يمنح الدولة المبرر القانوني والسياسي لاتخاذ إجراءات استثنائية، وتتضح هذه الإجراءات مباشرة حينما تُعلن دولة ما أن تدفق بضائع معينة أو الاعتماد على سلاسل توريد لخصم سياسي يشكل تهديداً وجودياً لأمنها، فإنها ترفع غطاء الحماية المتعدد الأطراف وتستبدله بآليات رقابية مشدّدة، مما يحول المرفق الجمركي إلى أداة انتقائية للحظر السياسي مدغوعة بهواجس البقاء والسيطرة في بيئة دولية فوضوية بطبيعتها(Buzan & Wæver, 2003, p. 71).

يتجلى هذا التحول الوظيفي للمنافذ والحدود في تراجع نفوذ المقاربات الليبرالية التي هيمنت على حقبة التسعينيات، والتي كانت ترى في الحدود جسوراً ممتدة لدعم العولمة وسوق التجارة الحرة. لقد فرض الصراع الجيوسياسي الراهن العودة إلى أدبيات الواقعية الهيكلية التي ترى في المؤسسات الدولية والاتفاقيات التجارية انعكاساً لموازين القوى الخشنة(الحليمي، 2020)؛ وهو ما يفسّر تحول الاتفاقيات الفنية لمنظمة الجمارك العالمية (WCO)، مثل إطار معايير (SAFE)، من أدوات لتأمين وتسهيل التجارة إلى منصات لفرض معايير أمنية تخدم القوى الدولية المهيمنة.وبناءً على ذلك، أعادت الدول القومية احتكار السيطرة على منافذها وتحويلها إلى مجسات استخباراتية واقتصادية متقدمة؛ فالجمارك، كأداة تنفيذية سيادية، أصبحت توظف لفرض قيود معقدة تحت مسميات "الأمن التكنولوجي" أو "حماية الأمن القومي"، وتُطوع وظيفة المنفذ الحدودي لتخدم الاستراتيجية العليا للدولة في مواجهة الخصوم(Balzacq, 2011, p. 34). هذا التداخل العضوي بين القرار السياسي السيادي والآلية الجمركية الفنية يكشف كيف أن الأمننة تمنح تمنح الشرعية ذريعة لخرق قواعد منظمة التجارة العالمية باسم الصالح العام للدولة (McDonald, 2008, p. 568).

إنّ عسكرة السياسات الحدودية وتطوير منظومات "الحدود الذكية" يمثل التطبيق العملي لأمننة الاقتصاد؛ حيث تركز وظيفة الفحص على تتبع منشأ البيانات، وفحص المكونات التكنولوجية الحساسة، والتأكد من عدم انتهاك الشحنات لسلسلة العقوبات السياسية المفروضة دولياً، وتتجاوز التقييم التقليدي للقيمة المالية للسلعة لاستيفاء الرسوم(Stritzel, 2014, p. 92). ويرى الباحثان أن الإجراءات الفنية الدقيقة المتبعة في المرافق الجمركية الحديثة من هذا المنظور باتت محكومة بالهاجس الأمني للنخبة السياسية، وهو ما يجعل المنفذ الجمركي أداة حيوية لإدارة الصراع الدولي وحظر الخصوم من اختراق البنية الاقتصادية الداخلية لسيادة الدولة.

2.2. سلاح الترابط والاعتماد المتبادل غير المتماثل

لعقودٍ طويلة، روّجت أدبيات "الاعتماد المتبادل المعقد" بأن تداخل المصالح الاقتصادية وتشابك سلاسل التوريد بين الدول سيجعل خيار الحرب والصراع مكلفاً وغير عقلاني. إلا أن التطورات الدولية الأخيرة أثبتت العكس تماماً عبر ما يُعرف بمفهوم "سلاح الترابط"- Weaponized Interdependence، حيث تحولت شبكات العولمة المركزية إلى قنوات لفرض النفوذ السياسي(Farrell & Newman, 2019, p. 45). ويحدث هذا التحول عندما تمتلك دولة واحدة أو تكتّل محدد نفوذاً احتكارياً على نقطة خنق أو عقدة رئيسية في شبكة التجارة أو التكنولوجيا العالمية، مما يتيح لها استغلال هذا التماثل غير المتكافئ لقطع الإمدادات، أو جمع المعلومات، أو فرض عقوبات مشددة على الدول التي تعتمد هذه العقدة، ويتحول التبادل الاقتصادي من أداة سلام إلى سلاح استراتيجي ناعم وصامت(Drezner, 2021, p. 112).

في هذا الصدد، تشير القراءات السياسية الحديثة إلى أن الهياكل المؤسسية والنظم التجارية الدولية تخضع لسيطرة القوى التي تمتلك القدرة على توجيه القواعد الفنية وتوظيفها لخدمة أهدافها الجيوسياسية، وتصاغ قواعدها لتعظيم مكاسب القوى المهيمنة بدلاً من تحقيق المنفعة التعاونية المطلقة(زغوني، 2019). وعند إسقاط هذا المفهوم على النظام التجاري والجمركي، نجد أن التحكم في 'النظام المنسق لتصنيف السلع"(Harmonized System) وتوظيف 'قواعد المنشأ' كأدوات انتقائية يمنح الدول المهيمنة قدرة فائقة على محاصرة اقتصادات الدول المنافسة بآليات اقتصادية غير خشنة؛ فالاعتماد المتبادل يتحول إلى مأزق أمني عندما تكتشف الدول الناشئة أن ارتباطها بالنظام الدولي يجعلها عرضة للابتزاز الجيوسياسي عبر سلاح التعريفات الجمركية والقيود الإدارية على معابرها، وهو ما يدفعها نحو البحث عن "الاستقلال الاستراتيجي" وإعادة توجيه تحالفاتها الإقليمية(Nye & Keohane, 1971).

تتأكد هذه الفرضية عند تحليل بنية الشبكات اللوجستية العالمية، حيث تسيطر قلة من الدول الكبرى والتكتلات على برمجيات التخليص الجمركي الدولي، وقواعد البيانات الموحدة، وأنظمة التتبع عبر الأقمار الصناعية(Macdonald, 2014). وهو احتكار فني يحول القنوات اللوجستية إلى أدوات مراقبة سياسية؛ فالشركاء التجاريون الأضعف يجدون أنفسهم مضطرين للامتثال للمعايير القانونية والجمركية التي تفرضها الدول المركزية، لتجنب الإقصاء من الأسواق العالمية أو التعرض للحظر الجمركي الشامل(Krasner, 2009, p. 119).ويؤكد الباحثان أن عدم التماثل في هذه العلاقات يعيد إنتاج علاقات القوة والتبعية في النظام الدولي، حيث يصبح النظام الجمركي شبكة للسيطرة غير المرئية التي توظفها القوة المهيمنة لإخضاع الأطراف وضمان تفوقها الاستراتيجي، وتسعى القوى الصاعدة لتفكيك هذه الشبكات سعياً للهيمنة الفنية البديلة.

2.3. صعود عملية الحمائية الجديدة وإعادة صياغة السيادة الاقتصادية

تمثل عملية "الحمائية الجديدة"؛ الرد الجيوسياسي للدولة القومية في مواجهة تداعيات العولمة وتآكل السيادة الوطنية. وتعتمد الحمائية الجديدة على حزمة معقدة من الحواجز غير الجمركية، مثل المعايير البيئية الصارمة، وشروط السلامة والصحة العامّة، والقيود التقنية، والحظر الموجّه، وتتعدى الأسلوب التقليدي القائم على فرض تعرفة جمركية مباشرة لحماية الصناعات الناشئة(Aggarwal, 1998, p. 124). إن صعود الحمائية الجديدة يعكس أزمة ثقة عميقة في كفاءة منظمة التجارة العالمية، وشعور الدول الكبرى بأن قواعد التجارة الحرة باتت تُستغل من قبل منافسيها الصاعدين لإعادة توزيع القوة والثروة في العالم، مما دفعها لتبني سياسات جمركية أحادية لحماية سيادتها الاقتصادية(Bora, 2002).

إنّ إعادة صياغة السيادة الاقتصادية في الفكر السياسي المعاصر ترتبط بشكل وثيق بالسيادة "الحمائية الحرسية"، حيث يُنظر إلى الحدود والجمارك كدرع لا غنى عنه لحماية الأمن المجتمعي والسياسي من الصدمات الخارجية (زريقة، 2025). والسيادة هنا تعني؛ قدرة الدولة الفعالة على التحكم في بيئتها الاقتصادية الداخلية، ومنع تسلّل التأثيرات السياسية المعادية عبر البوابات التجارية، وتتجاوز مفهوم الاعتراف الدبلوماسي الدولي(Rodrik, 2011).هذا التحول الفكري أدى إلى شرعنة استخدام الأدوات الجمركية كعقوبات سياسية مباشرة، مما ساهم في عسكرة التجارة الدولية، وتحويل المنظومة الجمركية إلى أداة سيادية تستخدمها الدول لحماية أمنها القومي وإعادة تشكيل توازنات القوى الجيوسياسية بعد تراجع الهيكل التعاوني الرامي لخفض الكلفة(Ravenhill, 2020, pp. 53-55).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت سوزان سترانج (1996) إلى أن "الحمائية الجديدة لدى الدول القومية تعكس رغبة حقيقية في استعادة السيادة التكنولوجية والصناعية" في مواجهة سلاسل التوريد الموزعة عالمياً والتي أثبتت الأزمات السياسية هشاشتها الجيوسياسية"(Strange, 1996, p. 88). إنّ التنافس المحموم بين الأقطاب الدولية دفع الحكومات إلى استخدام تشريعاتها الجمركية لفرض قيود صارمة على الصادرات والواردات ذات الاستخدام المزدوج(المدني والعسكري). ويتضح في هذا السياق رغبة الدول في بناء حدود اقتصادية حمائية متينة لحماية الأمن القومي من

الاختراق الخارجي؛ فالسيادة الاقتصادية اليوم تُقاس بمدى القدرة على حماية المكتسبات الوطنية والتحكم الذاتي الكامل في تدفقات السلع عبر توظيف المنظومة الجمركية الوطنية كخط دفاع أول(Gilpin, 1987, p. 2011).

2.4. البراغماتية الوظيفية والنيوفيدرالية اللوجستية كأطر مكملة لإدارة الحدود

تقتضي الإحاطة الشاملة بالبناء النظري للمنافذ والحدود تجاوز المقاربات الصراعية الصرفة نحو دمج أطر نظرية مكملة تفسّر آليات التنسيق الفني المعقّد في بيئات الاستقطاب الدولي؛ وتأتي في مقدمة هذه الأطر "البراغماتية الوظيفية الجديدة"(Neofunctionalism). يتأسس هذا المنظور على فرضية أن الشبكات الاقتصادية المعاصرة تفرض على الدول التزامات تقنية تتجاوز الخلافات السياسية العليا، مدفوعة بالامتداد الوظيفي(Spillover Effect)؛ حيث يؤدي التعاون في قطاع فني معيّن كالنقل اللوجستي أو الربط الجمركي إلى ضرورة تنسيق السياسات الحمائية والمعايير التقنية لتفادي الشلل التجاري(Haas, 2018).بناءً على ذلك، تتحرك الحدود ديناميكياً بين الإغلاق الردعي والتسهيل النفعي، مما ينتج أنظمة حوكمة هجينة تعيد صياغة مفهوم السيادة؛ إذ تجد النخب الحاكمة نفسها مجبرة على إيجاد توازن دقيق بين مقتضيات "الأمننة" الصارمة وضمان تدفق السلع الحيوية الضرورية للاستقرار الداخلي(McGowan, 2007).

وتتكامل هذه المقاربة مع "النيوفيدرالية اللوجستية"(Logistic Neofederalism)،التي تفسر صعود تكتّلات مرنة غير سيادية تدير تدفقات العبور عبر تفويض الصلاحيات الفنية لمؤسسات وشبكات عابرة للحدود(Cowen, 2014).تفرض النيوفيدرالية اللوجستية أن السيادة المعاصرة لا تقتصر على السيطرة الفيزيائية للمنافذ، وتشمل القدرة على الانخراط في فضاءات حوكمة لوجستية تشاركية تديرها كيانات تكنولوجية وهيئات جمركية دولية(Grainger, 2021). ويرى الباحثان؛أنّ هذا الإطار يمنح الدول مرونة في إدارة موانئها ومنافذها البرية؛ حيث يدار المنفذ بصفته عقدة في شبكة إقليمية أو عالمية أوسع، تتقاسم فيها الأطراف المتنافسة البيانات الأمنية والجمركية لخفض المخاطر التشغيلية وتسهيل حركة سلاسل الإمداد.

إن دمج البراغماتية الوظيفية والنيوفيدرالية اللوجستية يكشف عن طبيعة مزدوجة للمنافذ الحدودية؛ فهي تمثل أدوات سيادية لفرض الحمائية والردع، وتشكل في الوقت نفسه مساحات فنية للتفاوض المستمر بين الفاعلين الدوليين لضمان استمرار النظام الاقتصادي العالمي(Easterling, 2016). هذا التداخل البنيوي يثبت أن الحدود لم تعد مجرد خطوط فاصلة ثابتة، وإنما أصبحت مساحات مرنة ومحكومة بحسابات عقلانية تجمع بين الهواجس الأمنية للدولة القومية والضرورات الوظيفية اللوجستية التي تفرضها العولمة(Günay & Klimburg-Witjes, 2017).

3. الصراعات الجيوسياسية الراهنة والتحول في سياسات الحدود والجمارك العالمية

انتقلت التفاعلات الجيوسياسية المعاصرة من مرحلة التنافس الدبلوماسي التقليدي إلى مرحلة المواجهة الاقتصادية المباشرة عبر بوابات المافذ والحدود. يُسلط هذا المبحث الضوء على ربط الأطروحات النظرية بالحالات التطبيقية الكبرى التي أعادت تشكيل البيئة التنظيمية والسياسية لنظام الجمارك الدولي عامي 2017-2026، متتبّعاً أثر عسكرة التجارة على القواعد المؤسسية المشتركة.

3.1. السياسات الحمائية المستحدثة في عهد إدارة ترامب وأثرها على قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO)

شهد النظام التجاري الدولي تحولاً حاداً مع صعود إدارة ترامب وتطبيقها لآلية "أمريكا أولاً"، وهي استراتيجية قامت على التشكيك في جدوى المؤسسات الدولية متعددة الأطراف والاعتماد على القوة الاقتصادية الأحادية(Janow, 2024). وبادرت الإدارة الأمريكية باستحداث حزم من التعريفات الجمركية المرتفعة على واردات الصّلب والألمنيوم، والصادرات التكنولوجية الاستراتيجية، مستندة إلى المادة 232 من قانون التوسع التجاري الأمريكي لعام 1962، والتي تتيح فرض قيود تجارية إذا تبيّن أن الواردات تهدد "الأمن القومي"(Hufbauer & Jung, 2021, p. 15).

ويمثل هذا الإجراء التطبيق العملي والعلني لآلية "أمننة الاقتصاد"؛ حيث وظفت واشنطن الفعل الخطابي والتشريعي لشرعنة التدابير الجمركية الاستثنائية خارج مظلة منظمة التجارة العالمية(WTO)، مما تسبب في شلل نظام تسوية المنازعات جراء التعطيل المتعمّد لتعيين قضاة جهاز الاستئناف(Leal-Arcas et al., 2025, p. 9).ومن الناحية السياسية، تُرجمت هذه القرارات إلى حروب تعريفات جمركية متبادلة قوّضت مبدأ "الدولة الأكثر رعاية" وأكدت هيلين ميلنر (2003) أن هذا التحول يثبت استخدام الهيمنة الجمركية كمرشّح أيدولوجي يهدف إلى تفكيك سلاسل التوريد الممتدة في آسيا وإخضاع الشركاء لمنطق القوة الأحادية (Milner, 2003, p. 95).

3.2. حرب أوكرانيا وحزم العقوبات الجمركية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي ضد روسيا

أحدثت الحرب الروسية على أوكرانيا تحوّلاً استراتيجياً في البنية التشريعية والرقابية لنظام الجمارك الأوروبي، حيث وظّفت المفوضية الأوروبية المنافذ الجمركية "كسلاح ترابط" مباشر لقطع قنوات المدد عن موسكو(Aslund, 2025). ويشير حميد فلاح(2017) إلى أن هذا التوسع في فرض العقوبات الاقتصادية الأحادية يكرس مخاوف الدول المتمسكة بالنظام الدولي التجاري؛ إذ يؤدي مباشرة إلى زعزعة استقرار الأمن والسلام العالميين، ويقوّض القواعد القانونية والسياسية التي يقوم عليها التبادل التجاري متعدد الأطراف(فلاح، 2017).

يتطلب تفعيل أداة سلاح الترابط في هذه الحالة-تحويل الموانئ الأوروبية الكبرى (مثل: روتردام وهامبورغ) إلى جيهات رقابية متقدمة تتولى مهمة فحص قواعد المنشأ بدقة متناهية لمنع عمليات الالتفاف عبر دولة ثالثة كوسيط في آسيا الوسطى(Shagina, 2022, p. 55). هذا العبء الرقابي والاعتماد على أدوات التتبع الذكي يبرهن أن الأنظمة الجمركية الأوروبية جرى شحنها بأهداف سياسية وأمنية عليا تتعلق بالدفاع والسيادة المشتركة، مما أدى إلى بناء حدود جمركية حمائية مغلقة على طول الجبهة الشرقية، مما أنهى حركة التجارة البينية التي استقرت تاريخياً(Lepeu, 2025). وفي هذا الإطار، تؤكد التقارير الاستراتيجية الصادرة عن المفوضية الأوروبية أن الذكاء الاصطناعي قد جرى إدماجه بصورة بنيوية ضمن منظومة إدارة الحدود والمنافذ الجمركية، عبر حزم تمويلية ممتدة، لتحويل العمل الجمركي الفني إلى آلية رقابية وأمنية متقدمة لإنفاذ القانون ومراقبة حركة التدفقات بكفاءة عالية وردعية(Joint Research Centre, 2025).

3.3. إعادة تشكيل سلاسل التوريد الدولية وأثرها على كفاءة الحوكمة الجمركية المتعددة الأطراف (2022 - 2026)

قادت الصدمات الجيوسياسية المتلاحقة الناتجة عن الحروب التجارية والنزاعات المسلحة بين عامي 2022 و 2026 إلى إعادة صياغة جذرية لخارطة سلاسل التوريد اللوجستية في العالم. وانتقلت الشركات متعددة الجنسيات والدول نحو استراتيجية قائمة على الأمان اللوجستي وبناء التحالفات وفق قاعدة "تحسباً لأي طارئ" (Just-in-Case)، وتخلت عن الاستراتيجية القائمة على خفض الكلفة والسرعة في الوقت المناسب(Just-in-Time). وظهرت مفاهيم سياسية واقتصادية جديدة مثل "نقل الإنتاج إلى الدول الصديقة" (Friend-Shoring) و "إعادة الإنتاج إلى الداخل"(Near-Shoring)، محولة حركة السلع إلى خيار سياسي يخضع لمستوى التوافق الجيوسياسي بين الدول(Szyszczak, 2025).

إنّ هذا التفكك يمثل الصعود الفعلي للحمائية الجديدة وإعادة صياغة السيادة الاقتصادية؛ حيث واجهت الاتفاقيات الموحدة، مثل "اتفاقية تسهيل التجارة"(TFA) التابعة لمنظمة التجارة العالمية، صعوبات بالغة في التطبيق الفعلي جراء التدابير الأحادية لحماية الشبكات الصناعية(Hoekman et al., 2023, p. 350). ونتج عن ذلك نظاماً جمركياً مجزأً يمنح التخليص الذكي والسريع لبضائع الدول الحليفة وتكتلات "الكواد"، تفعيلاً لشرط التسهيل، بينما يُعاد توظيف أداة "الرقابة والأمن الحدودي" لإخضاع بضائع المتنافسين لتدقيق جمركي وفحوصات معقدة ومقصودة لإعاقة وصولها(Gopinath et al., 2024). كما تحولت البيانات اللوجستية لشحن الحاويات إلى قضايا بالغة الحساسية الأمنية، حيث أحجمت الدول الكبرى عن مشاركتها دولياً خوفاً من الاستغلال الاستخباراتي، مما أدى لتآكل الثقة في النظام الجمركي المنسق، وإخضاع الحوكمة الدولية المتعددة الأطراف للحسابات السيادية الضيقة(Hauge et al., 2025). وفي هذا الصدد تشير القراءات القانونية الدولية إلى أن لجوء الدول إلى تدابير "توطين البيانات" (Data Localization) أو حظر الخدمات السحابية بذريعة الأمن السيبراني يضعف من فاعلية قواعد منظمة التجارة العالمية، ويحول التدفق الحر للبيانات إلى أداة حمائية جديدة تعمق الانقسام الأيدولوجي والسياسي بين الأقطاب الدولية (Mishra, 2024).

3.4. التنافس التكنولوجي الأمريكي-الصيني وأمننة أشباه المُوصِلات عبر المنافذ الذكية

وتنعكس أمننة الإجراءات الفنية في الصراع الأمريكي- الصيني حول ريادة قطاع أشباه المُوصِلات، حيث تجاوزت التدابير الأمنية الجمركية دورها التقليدي القائم على مراقبة تدفق السلع الجاهزة واستيفاء الرسوم، لتتحول إلى "نقاط تفتيش خوارزمية" معقدة تعنى بالتدقيق في المكونات التقنية الدقيقة، وهندسة البرمجيات المدمجة، وحقوق الملكية الفكرية الحساسة.

وقد صاغت واشنطن في إطار هذه المواجهة استراتيجية "الساحة الصغيرة والسياج المرتفع" (Small Yard, High Fence)، وهي مقاربة قانونية وأمنية تهدف إلى فرض قيود مشدّدة على سلاسل توريد التقنيات الحرجة لتقويض الطموحات التكنولوجية الصينية، لا سيما في مجالات الحوسبة عالية الأداء والذكاء الاصطناعي(CSIS, 2025).ويؤكّد الباحثان أن هذه الاستراتيجية تمت ترجمتها من خلال التحديثات المتلاحقة التي أصدرها مكتب الصناعة والأمن(BIS)التابع لوزارة التجارة الأمريكية بين عامي 2022 و 2025، والتي وسعت نطاق "قاعدة المنتج المباشر الأجنبي"(FDPR). وتمنح هذه القاعدة السلطات الجمركية صلاحية تتبع ومنع عبور أي رقائق إلكترونية أو معدات صناعية تنتج في أي مكان في العالم إذا كانت تعتمد على برمجيات أو براءات اختراع أمريكية، وإدارج الشركات المخالفة ضمن قائمة الكيانات المحظورة جمركياً.

وفي المقابل، طورت بكين منظومتها التشريعية عبر قانون "مراقبة الصادرات"(ECL) ولائحة تنظيم المواد مزدوجة الاستخدام الصادرة عام 2024، مفعّلةً سلطاتها الجمركية لفرض قيود مشددة على تصدير المعادن النادرة والحرجة التي تهيمن على توريدها عالمياً، مثل الغاليوم، والجرمانيوم، والأنتيمون، وهي عناصر أساسية تدخل في صناعة الرادارات، والمستشعرات، وأشباه المُوصلات المتطورة. وفي مواجهة هذه الهيمنة، اتجهت إدارة ترامب عام 2026 نحو تبني استراتيجيات مضادة ومكثفة تركز على قفز الهيمنة الصينية عبر تمويل الابتكارات التقنية، وحوكمة إعادة تدوير واسترداد المعادن، لتأمين سلاسل التوريد الدفاعية والتكنولوجية الأمريكية بعيداً عن أدوات الضغط والحظر الصيني (Crebo-Rediker & Khan, 2026)،وقد أدى هذا التنافس التشريعي إلى تحويل ملف موظف الجمارك الحديث من منفذ للسياسات المالية

إلى حارس متقدم لبوابة الأمن التكنولوجي القومي، حيث تخضع الشحنات لفحوصات فنية دقيقة تهدف إلى منع الهندسة العكسية والاختراق التقني، وهو ما يبرهن على أمننة المنافذ الحدودية وتوظيفها المباشر كأداة لتقييد الصعود الجيوسياسي للمنافسين.

وعلى الرغم من محاولات التهدئة والبراغماتية الاقتصادية التي برزت في بعض التفاهمات الثنائية اللاحقة، مثل صياغة اتفاقيات مشاركة الإيرادات والترخيص المشروط لتصدير الرقائق متوسطة الأداء والجودة(Godley et al., 2026)، فإن الهيكل العام للحوكمة الجمركية الدولية بات محكوماً بمنطق "الأمن التكنولوجي" و أفرزت هذه الديناميكية نظاماً جمركياً منقسماً ومحاطاً بأسوار رقمية وسيادية.

4. الاقتصاد السياسي للصراعات الإقليمية: حالة الشرق الأوسط وأمن الممرات المائية

تتشابك الأبعاد الجيوسياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط بشكل وثيق مع البنية الاقتصادية والجمركية الدولية، حيث تُمثل المنطقة أحد أكثر الشرايين الحيوية أهميةً لتدفقات التجارة العالمية وإمدادات الطاقة. ويُركز هذا المبحث على تفكيك أبعاد الصراع في هذه الرقعة الجغرافية عبر دراسة المنظومة الحمائية والرقابية الجمركية الدولية المفروضة كعقوبات سياسية موجهة ضد إيران ومحورها في الإقليم.

4.1. العقوبات الجمركية والاقتصادية الدولية المفروضة على إيران وآليات الالتزام الدولي

تُمثِّل منظومة العقوبات المفروضة على إيران نموذجاً واضحاً لكيفية تحويل القانون والنظام الجمركي الدولي إلى أداة حصار سياسي واقتصادي يستهدف تقويض المقدرات الاستراتيجية للدولة، وتتخطى هذه المنظومة الأسلوب المالي التقليدي(Habibi, 2013, p. 27). وشملت العقوبات الغربية حظراً جمركياً شاملاً على الصادرات والسلع ذات الاستخدام المزدوج، مما فرض على الأنظمة الجمركية حول العالم آليات معقدة لفحص "الامتثال"(Compliance Verification) وتتبع شهادات المنشأ.

بموجب منظور "سلاح الترابط غير المتماثل"، حاولت القوى الدولية توظيف العقد المركزية للتجارة لمحاصرة طهران؛ لكن التباين في المصالح السياسية للدول أتاح لإيران ومحورها تطوير شبكات اقتصاد ظل وتمرير شحنات عبر التلاعب بالمستندات الجمركية في موانئ وسيطة، وهو ما يشكل ظاهرة غسيل السلع جمركياً بالطرق الالتفافية(Nephew, 2018, p. 67). وتتمثل هذه الثغرات التنفيذية في إعادة إصدار شهادات منشأ وتغيير رمز النظام المنسق (HS Code) للسلع ذات الاستخدام المزدوج في الموانئ الوسيطة، أو استغلال "المناطق الحرة" لإخراج السلع من رقابة أنظمة التتبع الدولية المعيارية، مما يفرغ قرارات الحظر الدولية من محتواها السياسي(Aras & Kardas, 2021).

4.2. مضيق هرمز كمعبر استراتيجي وأبعاد "أمننة" الممرات المائية وحظر الملاحة التجارية

يُعد مضيق هرمز من أكثر نقاط الخنق الجغرافي خطورة في الاقتصاد السياسي الدولي، حيث يمر عبره نحو خُمس استهلاك النفط العالمي، ما يجعله شرياناً حيوياً يرتبط بشكل مباشر بالأمن القومي للقوى الكبرى والمستهلكة. وشهد هذا الممر المائي عملية "أمننة" مكثفة؛ حيث وظفت إيران ومحورها التهديد باحتجاز الناقلات كأداة ردع استراتيجي وضغط سياسي لمواجهة الحصار الجمركي والمالي، وتراجع التعامل معه كممر ملاحي دولي تحكمه اتفاقيات بحرية مستقرة(Rafiq et al., 2025).

وترتب على أمننة المضيق تحول وظيفي في المراكز اللوجستية والموانئ المُشاطئة للخليج العربي، حيث فرض المجتمع الدولي تحالفات بحرية لتأمين السفن، واستحدثت تدابير تفتيش جمركي وقائي مشدد للتأكد من عدم تهريب المكونات الحساسة، وأصبح التخليص الجمركي مرتبطاً بمدى مطابقة الشحنات لمعايير السلامة ومكافحة الإرهاب، مستبعداً الوظيفة الحمائية والمالية التقليدية للجباية الجمركية(Eisenstadt, 2021, p. 14). هذا الواقع فرض على شركات الشحن عسكرة سلاسل الإمداد البحرية، وتحمل رسوم تأمين استثنائية، وإجبار جمارك الوصول على التدقيق المستمر في أجهزة التتبع الملاحي للسفن(AIS) التي تتعمد بعض الناقلات إغلاقها للالتفاف على الحظر(Talmadge, 2015, p. 90).

4.3. تداعيات التوترات الأمنية في الخليج العربي على سلاسل التوريد وتأمين المنافذ الحدودية الإقليمية

قادت حالة الاضطراب الأمني المستمرة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بين عامي 2022 و 2026 إلى صدمات متلاحقة في بنية سلاسل التوريد واللوجستيات الدولية، وأجبرت الشركات إلى اللجوء إلى مسارات بديلة أعلى تكلفة مثل الدوران حول رأس الرجاء الصالح(العويسات والدعجة، 2021، ص. 255). هذا التحول أحدث ارتباكاً واختناقات جمركية مزمنة في الموانئ العالمية نتيجة التغيير الفجائي في كثافة وحجم البضائع المتدفقة نحو بوابات حدودية غير مهيّأة لاستيعاب هذا الضغط اللوجستي الاستثنائي.

واستجابة لهذه البيئة المتفجرة، سارعت دول المنطقة لإعادة هيكلة منظومة تأمين منافذها الجمركية عبر الاستثمار المكثّف في مشاريع "الحدود الذكية" القائمة على الحمائية السيادية الحرسية؛ حيث جرى دمج الأنظمة الجمركية بالتقنيات الأمنية كاستخدام الطائرات المسيرة لمراقبة الحرم الجمركي، وأجهزة الفحص بالأشعة السينية، لضمان التدفق التجاري والجاهزية الأمنية معاً(علاء الدين، 2026).

لم تتوقف أمننة الممرات عند الخليج العربي، بل امتدّت بقوة إلى مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر؛ حيث فرضت استهدافات الجماعات المسلحة للسفن التجارية واقعاً عسكرياً معقداً ألغى كفاءة الترانزيت السريع عبر قناة السويس المصرية. أدت هذه الصدمة إلى تحول قسري واسع النطاق للشركات العالمية نحو مسارات بديلة مطولة، مما تسبب في إرباك الموانئ الاستراتيجية المطلة عبر البحر المتوسط والمحيط الهندي، ووضع الأنظمة الجمركية الإقليمية والدولية أمام معضلة التعامل مع شحنات مكدسة وفترات انتظار مضاعفة، مما رسخ مبدأ "التحوط اللوجستي السايدي" كآلية بقاء ضرورية في بيئة إقليمية مضطربة وغير متوقعة(سويد، 2024، ص. 68-70).

4.4. مستقبل الحوكمة الجمركية الدولية وسيناريوهات السيادة الرقمية والخوارزمية (2026 وما بعدها)

تقتضي الديناميكيات التحولية في النظام الدولي المعاصر استشراف مستقبل الحوكمة الجمركية العالمية في ضوء اندماج السياسات السيادية مع الثورة التقنية الفائقة، وهو ما ينقل الصراع الجيوسياسي من المعابر الجغرافية المادية إلى البيئات السيبرانية والرقمية. يتجسد هذا التحول في صعود مفهوم "السيادة الخوارزمية" كإطار تفسيري جديد في أدبيات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي؛ حيث يتعدى فرض النفوذ والسيطرة – حدود المراقبة الفيزيائية للشحنات نحو احتكار تدفق البيانات الضخمة (Big Data) وإدارة الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي يوجه سلاسل التوريد العالمية(Mordi et al., 2026). تسعى القوى التكنولوجية الكبرى إلأى صياغة معايير برمجية أحادية لإدارة المخاطر الجمركية، مما يتيح لها الاطلاع المُسبق على البيانات اللوجستية للدول الأخرى وأمننتها وفقاً لمصالحها الاستراتيجية، وهو ما يضع الدول النامية أمام معضلة التبعية التقنية وفقدان السيطرة على قراراتها السيادية نتيجة الاعتماد على بُنى تحتية رقمية مملوكة لأطراف خارجية(Bollerman, 2024).

ينعكس هذا التحول التكنولوجي على هيكلية "منظمة الجمارك العالمية" والمنظومة الشاملة للنظام المنسق(Harmonized System)؛إذ يتّجه النظام التجاري الدولي نحو تشرذم قطبي يُضعف العمل بالاتفاقيات متعددة الأطراف لصالح تكتلات رقمية حمائية مغلقة(Islahuddin, 2024). يفرز هذا الواقع سيناريو الحوكمة القائم على "الكتل التكنولوجية المتوافقة"، حيث تدمج الدول حلفائها الجبوسياسيين في شبكات تخليص جمركي موحدة تعتمد على تقنيات سلاسل الكتل المتقدمة لضمان الشفافية والأمان اللوجستي، بينما تُوظف "نقاط التفتيش السيبرانية" لفرض تدقيق معقد واختبارات معيارية مطولة على بضائع الدول المنافسة بدعوى حماية الأمن السيبراني ومنع التجسس الصناعي.

إن رقمنة الحوكمة الجمركية وعسكرة الفضاء الخوارزمي يعيدان إنتاج مفاهيم القوة والردع في النظام الدولي؛ فالمنظومة الجمركية المستندة إلى المعايير الرقمية لعام 2026 وما بعدها أصبحت تمثل أدوات سيادية غير مرئية تثدار عن بُعد لإقصاء الخصوم من الأسواق العالمية.ويؤكد هذا المشهد الاستشرافي أن مستقبل المنافذ الحدودية سيبقى محكوماً بالصراع بين الرغبة في التسهيل التجاري التقني وهواجس الحمائية الحرسية الجديدة، مما يحول الحوكمة الجمركية الدولية من منصة للتعاون الليبرالي المشترك إلى أداة لترسيخ الهيمنة الجيوسياسية والتفوق التكنولوجي(Cobbe, 2025).

بناءً على ما تقدم، تثبت الدراسة صحة فرضيتها حول وجود علاقة طردية بين تصاعد النزاعات الجيوسياسية وتحولات القطبية الدولية، وبين إعادة هندسة البنية التشريعية والرقابية لمنظومة الجمارك العالمية، والتي انتقلت وظيفياً لعام 2026 من حوكمة تسهيل التجارة الدولية إلى شبكة من كتل السيطرة والردع التقني والأمني ذات الأبعاد الصامتة.

الخاتمة وتتضمن

مناقشة النتائج

1. كشفت النتائج المتعلقة بالحالة الحمائية التشريعية (الحالة الأمريكية) عن تحول بنيوي في فلسفة الحوكمة الجمركية المعاصرة؛ حيث أثبتت النتائج صحة الجزء الأول من الفرضية من خلال تفعيل المادة 232 بذريعة الأمن القومي. وعند مناقشة هذه النتيجة وضمن المحور الأول للدراسات السابقة (أدبيات عسكرة الاقتصاد وسلاح الترابط)، وتحديداً أطروحة إروين (Irwin, 2017)، أصّلت الدراسة لكون التدابير الجمركية تجاوزت مفهوم الحمائية التجارية الكلاسيكية لتصبح أداة سياسية سيادية هجومية لتعطيل قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) وإعادة هندسة القوة الاقتصادية، وبذلك حققت الدراسة الهدف الأول المتمثل في "تفكيك التحول التشريعي والحمائي للمنافذ الجمركية كأداة للسيادة القسرية".

2. برهنت النتائج المرتبطة بالاستجابة اللوجستية والتنفيذية للنظم الجمركية في أوقات الأزمات الدولية الحادة (الحالة الأوروبية ضد روسيا) على التحول الوظيفي الفوري للمنافذ؛ حيث أثبتت النتائج صحة الفرضية بـ "أمننة" الحدود وتحويلها إلى خط دفاع سياسي أول. وعند تقاطع هذه النتيجة مع المحور الأول للدراسات السابقة (أدبيات عسكرة الاقتصاد وسلاح الترابط)، وتحديداً أطروحات ليونارد (Leonard, 2021)

وتوز (Tooze, 2021)، برهنت الدراسة على أن "سلاح الترابط" جرى تفعيله إجرائياً عبر قواعد المنشأ الصارمة، مما أدى ملموساً إلى إحلال فلسفة "التحوط الجيوسياسي" (Just-in-Case) بدلاً من فلسفة الكفاءة اللوجستية (Just-in-Time)، وبذلك حققت الدراسة الهدف الثاني المتمثل في "تحليل الاستجابة اللوجستية والتنفيذية للنظم الجمركية في أوقات الأزمات الدولية الحادة".

3. أثبتت النتائج أن إدارة التنافس في المضائق الحيوية (الحالة الإيرانية في الخليج العربي) قد انتقلت إلى ساحة الحرب الجمركية الصامتة؛ حيث برهنت النتائج صحة الفرضية بتحول الإجراء الفني الجمركي إلى سلاح استراتيجي. وعند مناقشة النتيجة في ضوء المحور الثاني للدراسات السابقة (الجيوسياسية الإقليمية وتحولات الحوكمة)، وتحديداً دراسة كوردسمان وهوانغ (Cordesman & Hwang, 2020)، أصّلت الدراسة لآلية "فحص الامتثال وتتبع الشحنات" كأداة حصار بنيوي تخطت الطرح العسكري الخشن، مما دفع الأطراف المستهدفة لابتكار هندسة مضادة عبر "غسيل السلع جمركياً" وتزوير بلد المنشأ للالتفاف على الحظر، وبذلك حققت الدراسة الشق الأول من الهدف الثالث المتمثل في "تقييم أمننة الممرات البحرية والمنافذ الحدودية في مناطق الصراع الإقليمي".

4. كشفت النتائج المتممة للمشهد الإقليمي، عند تقاطعها مع المحور الثاني للدراسات السابقة (الجيوسياسية الإقليمية وتحولات الحوكمة)، وتحديداً أطروحة بابود (Baabood, 2024)، أن التوترات الأمنية وحرب غزة وتداعياتها في البحر الأحمر ومضيق باب المندب قد سلبت المشاريع العابرة للحدود (مثل ممر IMEC والحزام والطريق) جدواها التجارية الاقتصارية وصيرتها رهينة للتوافقات الجيوسياسية؛ حيث أثبتت النتائج هنا صحة الفرضية الكلية للدراسة من خلال لجوء دول المنطقة لعسكرة حوكمة الحدود وتبني مفهوم "الحدود الذكية الحارسة" والمسيرات لفلترة المخاطر غير المتماثلة بدلاً من تسهيل التجارة الحرة، وبذلك حققت الدراسة الشق الثاني من الهدف الثالث المتمثل في "تقييم أثر النزاعات الإقليمية والتوترات الأمنية في البحر الأحمر على الممرات اللوجستية وتأمين المنافذ".

5. أصّلت النتائج للمساهمة العلمية الكلية للدراسة في ملء الفجوة المعرفية من خلال فك حالة الانفصال المعرفي والمنهجي بين محوري الأدبيات السابقة؛ حيث برهنت النتائج أن المحور الأول (Blanchard & Ripsman, 2013) ركّز على عسكرة الاقتصاد كظاهرة كلية مغفلاً القنوات الجمركية الإجرائية، في حين عجز المحور الثاني عن ربط التدابير اللوجستية بالفلسفة السياسية العميقة للدولة. وتأسيساً على ذلك، أثبتت الدراسة أن الإجراء الجمركي الفني هو الرابط البيني والحتمي الذي يُترجم القرار الجيوسياسي الأعلى إلى واقع ملموس على الحدود، وبذلك حققت الدراسة هدفها المعرفي الأسمى المتمثل في "ملء الفجوة المعرفية القائمة وبناء مقاربة بينية تدمج العلوم السياسية بالركيزة الجمركية الفنية".

6. برهنت النتائج في استشرافها للملامح الهيكلية الدولية حتى عام 2026 وما بعده على أن هذه التحولات الحمائية والأمنية لم تعد إجراءات استثنائية عارضة فرضتها أزمات مؤقتة كما ناقش توز (Tooze, 2021)، بل تحولت إلى ملامح بنيوية ثابتة للنظام الدولي المأزوم؛ حيث كشفت النتائج عن صعود مفاهيم "نقل الإنتاج للدول الصديقة" (Friend-shoring) و"السيادة الخوارزمية الرقمية" على البيانات، مما يُؤصل لنظام دولي تُعاد فيه صياغة الحدود سيبرانياً وجغرافياً لتصبح بوابات فلترة تفضيلية تُمنح فيها التسهيلات بناءً على الولاء السياسي، وتُفرض فيها التعقيدات الفنية لإقصاء الخصوم واحتوائهم تكنولوجياً، وبذلك حققت الدراسة هدفها الاستشرافي المتمثل في "بناء سيناريوهات مستقبلية لحوكمة النظام الجمركي الدولي في ظل تداخل السيادة الرقمية مع الصراع القطبي".

7. كشفت النتائج عن تراجع كفاءة الأطر القانونية والفنية الدولية (كقواعد المنشأ والنظام المنسق(HS/Code) أمام صعود كتل السيادة الخوارزمية، حيث أثبت تحليل المضمون الفني والقانوني أن أدوات السيطرة اللوجستية تجاوزت فحص البضائع المادية إلى عسكرة المستندات والبيانات المشفرة وعقد "سلاح الترابط". وبينت النتائج من خلال دمج منهجي "تحليل النظم، والمنهج القانوني الوصفي" نجاعتهما في رصد التطبيقات التنفيذية لقاعدة المنتج المباشر الأجنبي(FDPR)، واللوائح المنظمة للمواد مزدوجة الاستخدام(ECL)، وكيف وظفتها القوى القطبية كأدوات اختراق سيادي واحتواء تكنولوجي عبر للحدود الجغرافية حتى عام 2026.

خلُصت الدراسة إلى أن المنافذ الحدودية والأنظمة الجمركية قد انتقلت من فضاء الأدوات الفنية والجبائية المحايدة لتسهيل التجارة، لتصبح "أسلحة جيوسياسية" وخطوط دفاع سيادية رقمية أولى في نظام دولي متشرذم ومأزوم؛ حيث برهنت المؤشرات حتى عام 2026 على أن القرارات السياسية والأمنية العليا للقوى القطبية والإقليمية باتت تُترجم إجرائياً عبر بوابات الفلترة الجمركية، والتحكم في البيانات اللوجستية، وعسكرة الممرات المائية، مما يجعل الحصانة الجمركية الفنية ركيزة أساسية لحماية السيادة الوطنية في مواجهة مخاطر "سلاح الترابط" والحمائية الجديدة.

التوصيات والمقترحات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة،وفي ضوء تراجع كفاءة المنظومات الجمركية التقليدية وعجزها عن مواجهة عسكرة التقنيات وقواعد السيادة الخوارزمية المستحدثة حتى عام 2026،تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الاستراتيجية والمقترحات البحثية الموجهة خصيصاً للدول الناشئة ولدول منطقة الشرق الأوسط، لتمكينها من بناء "حصانة جمركية سيادية" في مواجهة عسكرة الاقتصاد الدولي وتحولات عام 2026 وما بعده:

أولاً: التوصيات الاستراتيجية

1) العمل الفوري على توطين وتطوير برمجيات الحوكمة الرقمية وأنظمة التخليص الجمركي الذكي محلياً، والحد من الاعتماد الكامل على الشركات والبرمجيات التابعة للقوى الكبرى؛ وذلك لتجنب خطر "الإقصاء الرقمي الخوارزمي" وحماية البيانات اللوجستية الحساسة من الاستغلال الاستخباراتي أو التسييس الجيوسياسي.

2) إعادة صياغة خطط الإمداد الوطنية وفق مبدأ "تحسباً لأي طارئ" (Just-in-Case) عبر تنويع الشركاء التجاريين، والحد من الاعتماد على سلاسل توريد أحادية المنشأ، مع تشجيع مشاريع نقل الإنتاج إلى الدول الحليفة إقليمياً (Friend-shoring) لضمان تدفق السلع الحيوية أثناء الأزمات الدولية الحادة.

3) دمج المنظومات الجمركية الحدودية بالتقنيات الأمنية المتقدمة (مثل الطائرات المسيرة لمراقبة الحرم الجمركي، وأنظمة الفحص فائقة السرعة بالأشعة، وتتبع السفن الذكي)؛ وذلك لتحقيق التوازن الدقيق بين تلبية مقتضيات الأمن القومي ومكافحة التهديدات غير المتماثلة، وبين متطلبات تسهيل حركة التجارة المشروعة.

4) السعي نحو إبرام تفاهمات وتكتلات جمركية إقليمية مرنة تركز على الجوانب الفنية والإجرائية التسهيلية، بحيث تعمل بمعزل عن الاستقطابات السياسية، بما يضمن الحفاظ على حد أدنى من العبور التجاري الآمن وحماية الأمن الغذائي والدوائي للمجتمعات الإقليمية.

5) بناء وتأهيل كوادر بشرية تتقاطع من حيث التخصصفي (العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والقانون الجمركي الدولي، والذكاء الاصطناعي)، لتمكين الإدارات الوطنية من قراءة وفك شفرات الأدوات المستحدثة والتي يتم عسكرتها (مثل: قاعدة FDPR، واللوائح ECL) والتعامل مع التحولات الرمزية للمواد المشفرة (HS/Code) عند المنافذ.

6) إنشاء منصات وطنية مشفرة لتبادل البيانات اللوجستية البينية المحوكمة (Blockchain) لضمان حماية السيادة الخوارزمية للدولة، ومنع القوى الكبرى من استخدام سلاح الترابط وعقده الاستخباراتية لاختراق وقطع سلاسل التوريد الحيوية للدول الناشئة.

ثانياً: المقترحات البحثية

بناءً على المقاربة البينية والمنهجية النظمية والقانونية المقارنة التي أسست لها هذه الدراسة، يُقترح على الباحثين والأكاديميين استكمال الجهد المعرفي عبر المسارات البحثية الآتية:

1) دراسة معقمة تبحث في كيفية توظيف القوى الكبرى لبرمجيات الذكاء الاصطناعي في السيطرة على البيانات اللوجستية، وتحليل أثر ذلك على استقلال القرار الاقتصادي للدول الناشئة.

2) إجراء دراسة تطبيقية مقارنة لتتبع المسارات الفنية والتشريعية (مثل المناطق الحرة الخاصة، وغسيل السلع جمركياً) التي تطورها الدول الخاضعة للحظر الشامل للالتفاف على "سلاح الترابط".

3) البحث في مدى قدرة المؤسسات الجمركية الدولية متعددة الأطراف على الصمود، وضبط القواعد المنسقة، في ظل تنامي التشريعات الأحادية والكتل الجمركية المسيسة.

4) إجراء دراسات وبحوث بينية متخصصة في مفهوم "السيادة الخوارزمية الجمركية"، واستكشاف أثر عسكرة الترميز الدولي المشترك (HS/Code) على سلاسل إمداد التكنولوجيا المتقدمة في دول الجنوب العالمي.

5) تقصي وتحليل آليات التنظيم القانوني الدولي المقاوم للقواعد الجمركية العابرة للحدود الوطنية، مثل: أثر قاعدة المنتج المباشر الأجنبي الأمريكية والأوروبية على سيادة الدول النامية وتجارتها البينية.

رابعاً: قائمة المراجع

المراجع العربية

علاء الدين،مروان.(2026، 18 يونيو). مضيق هرمز.. الاستثمار بين التهدئة السياسية والمخاطر الأمنية. **موقع: بصراحة الإخباري**.

سويد، محمود.(2024). موقع منطقة دول الخليج العربية في النظام الجيوبوليتيكي العالمي **[رسالة ماجستير غير منشورة]**. الجامعة اللبنانية.

العويسات، قيس سالم؛ والدعجة، حسن عبدالله. (2021). تحديات الأمنِ الإقليميّ العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية**، 29(2)، 249-275.

زغوني، رابح.(2019). بين الثروة والقوة: الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة الأميركية في منطقة الخليج العربي. **سياسات عربية**، 7 (40)، 112-126.

فلاح، حميد.(2017، 1 يونيو). تأثير العقوبات الاقتصادية على النظام الدولي التجاري متعدد الأطراف. **مجلة الراشدية**، 10(1)، 241-263.

زريقة، حسام.(2025). آفاق السيادة الوطنية الجديدة، تحديات الاقتصاد وتغيرات الجيوسياسيا. **مجلة الضاد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، (7)، 336-360.

الحليمي، عبيد. (2020). تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة. **المركز الديمقراطي العربي**.

References

Aggarwal, V. K. (1998). Institutional designs for a complex world: Bargaining, linkages, and nesting. Cornell University Press.https://books.google.ps/books?vid=ISBN9781501733123&printsec=index&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false

AlixPartners. (2025). Navigating supply chain and tariff turbulence: How data-enabled S&OP can help businesses get ahead. AlixPartners Insights.

Åslund, A. (2025, June 17). Russia and Ukraine are locked in an economic war of attrition. Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/ukrainealert/russia-and-ukraine-are-locked-in-an-economic-war-of-attrition/

Aras, B., & Kardas, S. (2021). Geopolitics of the New Middle East: Perspectives from inside and outside. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 23(3), 1–6. https://doi.org/10.1080/19448953.2021.1888251

Baabood, A. (2024). The geopolitics of economic development in the Middle East. Carnegie Middle East Center. https://carnegieendowment.org/middle-east/research/2024/03/the-geopolitics-of-economic-development-in-the-middle-east

Balzacq, T. (Ed.). (2011). Securitization theory: How security problems emerge and dissolve. Routledge.

Bora, B. (2002). [Review of the books Free trade today, by J. Bhagwati & Free trade under fire, by D. A. Irwin]. World Trade Review, 1(3), 345–356.

Bown, C. P. (2022). Trump ended WTO dispute settlement. Trade remedies are needed to fix it. World Trade Review, 21(3), 312–329.

Bollerman, M. (2024). Digital sovereigns: Big Tech's and nation-state influence [Master's thesis, Norwich University]. Norwich University Repository.https://arxiv.org/pdf/2507.21066

Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and powers: The structure of international security. Cambridge University Press.https://ir101.co.uk/wp-content/uploads/2018/11/Buzan-Waever-2003-Regions-and-Powers-The-Structure-of-International-Security.pdf

Blanchard, J. M. F., & Ripsman, N. M. (2013). Economic statecraft and foreign policy: Sanctions, incentives, and target state calculations. Routledge. file:///C:/Users/actc/Downloads/10.4324_9780203098172_previewpdf.pdf

Cordesman, A. H., & Hwang, G. (2020). Iran and the changing military balance in the Gulf: Net assessment indicators. Center for Strategic and International Studies (CSIS).

Cowen, D. (2014). The deadly life of logistics: Mapping violence in global trade. University of Minnesota Press.

Cobbe, J. (2025). Governance and interdependence in data-driven supply chains. In F. Johns, G. Sullivan, & D. Van Den Meerssche (Eds.), Global governance by data: Infrastructures of algorithmic rule. Cambridge University Press.

Crebo-Rediker, H. E., & Khan, M. (2026, February). Leapfrogging China's critical minerals dominance: How innovation can secure U.S. supply chains (CFR Research Report). Council on Foreign Relations (CFR). https://www.cfr.org/report/leapfrogging-chinas-critical-minerals-dominance

CSIS. (2025). The Limits of Chip Export Controls in Meeting the China Challenge. Center for Strategic and International Studies.

Drezner, D. W. (Ed.). (2021). The uses and abuses of weaponized interdependence. Brookings Institution Press.https://www.brookings.edu/books/the-uses-and-abuses-of-weaponized-interdependence/

Eisenstadt, M. (2021). Iran's gray zone strategy: Cornerstone of its asymmetric way of war (Policy Focus 168). The Washington Institute for Near East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/media/4505.

Easterling, K. (2016). Extrastatecraft: The power of infrastructure space. Verso Books.

Hauge, J., Houtzager, B., & Hörmann, A. J. (2025). The new economic nationalism: Industrial policy and national security in the United States, China, and the European Union. Geoforum, 166, Article 104382. https://doi.org/10.1016/j.geoforum.2025.104382.

Farrell, H., & Newman, A. L. (2019). Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion. International Security, 44(1), 42–79.https://direct.mit.edu/isec/article/44/1/42/12237/Weaponized-Interdependence-How-Global-Economic

Gopinath, G., Gourinchas, P.-O., Presbitero, A. F., & Topalova, P. (2024). Changing global linkages: A New Cold War? (IMF Working Paper No. WP/24/76). International Monetary Fund. https://www.imf.org/-/media/files/publications/wp/2024/english/wpiea2024076-print-pdf.pdf

Gilpin, R. (1987). The political economy of international relations. Princeton University Press.

Gilpin, R. (2001). Global political economy: Understanding the international economic order. Princeton University Press. https://doi.org/10.1515/9781400831272

Grainger, A. (2021). Cross-border logistics and international trade procedures: A functional approach. Routledge.

Günay, C., & Klimburg-Witjes, N. (Eds.). (2017). Border politics: Defining spaces of governance and forms of transgressions. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-46855-6

Godley, A., Buckley, T., & Joseph, M. (2026). Techno-nationalism and capability development in the global pharmaceuticals industry, 1918–1970 (Working Paper). University of Sussex Business School / RePEc. https://ideas.repec.org/p/sus/sussa/techno-nationalism.html

Haas, E. B. (2004). The uniting of Europe: Political, social, and economic forces, 1950-1957 (3rd ed.). University of Notre Dame Press.

Habibi, N. (2013). The Iranian economy in the shadow of sanctions. In Iran and the global economy (1st ed., p. 27). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315867205-8

Hoekman, B. M., Mavroidis, P. C., & Nelson, D. R. (2023). Geopolitical competition, globalisation and WTO reform. Oxford Review of Economic Policy, 39(2), 346–357. https://doi.org/10.1093/oxrep/grad011

Hufbauer, G. C., & Jung, E. (2021). Economic sanctions in the 21st century. In P. A. G. van Bergeijk (Ed.), Research handbook on economic sanctions (pp. 1–30). Edward Elgar Publishing.

Irwin, D. A. (2017). Clashing over commerce: A history of US trade policy (pp. 1–27). University of Chicago Press. http://www.nber.org/chapters/c13850

Islahuddin, M. (2024). Digital protectionism and WTO law: When data becomes the new border. Competitive Research Journal, 2(4), 462-468. https://thecrja.com/index.php/Journal/article/view/200

Janow, M. E. (2024). U.S. trade and multilateralism. In Constitutionalism and transnational governance failures (Chapter 10). Brill. https://doi.org/10.1163/9789004693722_011

Joint Research Centre. (2025). AI for border management and customs controls: Anthology of EU-funded projects, 2015-2024 (Technical Report / Science for Security and Law Enforcement). European Commission. https://publications.jrc.ec.europa.eu/repository/

Krasner, S. D. (2009). Power, the state, and sovereignty: Essays on international relations. Routledge.https://www.routledge.com/Power-the-State-and-Sovereignty-Essays-on-International-Relations/Krasner/p/book/9780415774833

Leal-Arcas, R., Nazer, E., Alawdah, A., Albalawi, M., & Tariq, A. (2025). The future of global economic governance: Balancing trade, sustainability, and social justice (Preprint). ResearchGate.https://www.researchgate.net/publication/389041273_The_Future_of_Global_Economic_Governance_Balancing_Trade_Sustainability_and_Social_Justice

Leonard, M. (2021). The age of unpeace: How connectivity causes conflict. Bantam Press.https://cdn.penguin.co.uk/dam-assets/books/9780552178273/9780552178273-sample.pdf

Lepeu, J. (2025). Ukraine, the de-targetization of EU sanctions, and the rise of the European commission as architect of EU foreign policy. International Politics. Advance online publication. https://doi.org/10.1057/s41311-024-00649-7

McDonald, M. (2008). Securitization and the construction of security. *European Journal of International Relations, 14(4), 563–587.*https://ir101.co.uk/wp-content/uploads/2017/11/mcdonald-securitization-and-the-construction-of-security.pdf

Macdonald, K. (2014). Introduction: The politics of global supply chains. In The politics of global supply chains: Power and governance beyond the state. Polity Press.

Milner, H. V. (2003). The political economy of international trade. Annual Review of Political Science, 2(1), 91–114. https://doi.org/10.1146/annurev.polisci.2.1.91

McGowan, L. (2007). Theorising European integration: Revisiting neofunctionalism and testing its suitability for explaining the development of EC competition policy. European Integration Online Papers (EIoP), 11(3).

Mordi, I. C., Umoru, N. B., Palmer, S. A., Oladapo, K. K., & Olawale, R. A. (2026, January). Layered sovereignty and digital governance: Comparative models of infrastructure, regulation, and AI-mediated control in the global data economy (Research Report). Zenodo. https://doi.org/10.5281/zenodo.18748987

Mishra, N. (2024, October 30). Digital trade and global data governance: Charting new pathways in international economic law. Trade and Sustainability Review, Policy Analysis. International Institute for Sustainable Development (IISD). https://www.iisd.org/articles/policy-analysis/digital-trade-and-global-data-governance

Nye, J. S., Jr., & Keohane, R. O. (1971). Transnational relations and world politics: An introduction. International Organization, 25 (3), 329–349. https://doi.org/10.1010/S0020818300026187

Nephew, R. (2018). The art of sanctions: A view from the field. Columbia University Press.https://leftypol.org/edu/src/1635258022987.pdf

Portela, C. (2023). Sanctions and the geopolitical commission: The war over Ukraine and the transformation of EU governance. European Papers - A Journal on Law and Integration, 8(3).. https://www.europeanpapers.eu/system/files/pdf_version/EP_EF_2023_I_035_Clara_Portela_00706.pdf

Rafiq, M. A., Riaz, K., & Abu Bakar, M. (2025). The Strait of Hormuz and the Law of the Sea: The Strait of Hormuz between sovereignty, diplomacy, and international maritime law. International Journal of Research and Innovation in Social Science, 9(7), 3176–3184. https://doi.org/10.47772/IJRISS.2025.907000258

Ravenhill, J. (2020). Global political economy (6th ed.). Oxford University Press.https://basc.berkeley.edu/wp-content/uploads/2021/09/2020-Aggarwal-and-Dupont-2020-Ravenhill-6th-edition.pdf

Rodrik, D. (2011). The globalization paradox: Democracy and the future of the world economy. W. W. Norton & Company.https://drodrik.scholars.harvard.edu/publications/globalization-paradox-democracy-and-future-world-economy

Ruggie, J. G. (1982). International regimes, transactions, and change: Embedded liberalism in the postwar economic order. International Organization, 36(2), 379–415.https://ftp.columbia.edu/itc/sipa/U6800/readings-sm/rug_ocr.pdf

Szyszczak, E. (2025). Sanctions effectiveness: What lessons three years into the war on Ukraine? Economics Observatory. https://www.economicsobservatory.com/sanctions-effectiveness-what-lessons-three-years-into-the-war-on-ukraine

Strange, S. (1996). The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy. Cambridge: Cambridge University Press.https://doi.org/10.1017/CBO9780511559143

Stritzel, H. (2014). Security in translation: Securitization theory and US counterterrorism policy. Palgrave Macmillan.https://www.scribd.com/document/751676957/New-Security-Challenges-Series-Holger-Stritzel-Auth-Security-in-Translation-Securitization-Theory-and-the-Localization-of-Threat-Palgrave-Macm

Talmadge, C. (2015). Closing time: Assessing the Iranian threat to the Strait of Hormuz. International Security, 33(1), 82–117.

Tooze, A. (2021). Shutdown: How Covid shook the world's economy. Viking.https://static1.squarespace.com/static/64c1658718a938000534c8a4/t/64e5493136c20464d074eae8/1692748082026/Tooze_Shutdown.pdf

Weerth, C. (2017). The World Customs Organization - A History of 65 Years of Growth and its Legal Milestones. *EconStor Open Access Articles and Book Chapters, 7(2), 17–24*. https://www.econstor.eu/handle/10419/162810